التعليم العالي ودوره في تحقيق النمو المستدام: حالة الجزائر

عبيرات لخضر [1]*

حلموس لمين [2]

1. مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الاغواط، (الجزائر)، medmelek754@gmail.com
2. مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الاغواط (الجزائر)، l.halmous@lagh-univ.dz

استلم في: 2021-03-01 **قُبل في:** 2021-04-30 **نُشر في:** 2021-06-18

الملخص:

منذ الاستقلال، بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل إصلاح النظام التعليمي، على كافة أطواره. حيث رصدت لهذه الإصلاحات نفقات مالية هائلة، غير أن السياسات التعليمية المنتهجة، والتي رصد لها مخصصات مالية معتبرة، ركزت على التوسع الكمي أكثر منه على الجودة وترقية روح الإبداع والبحث لدى الطلاب والباحثين، لاسيما وأن الاستثمار في العنصر البشري أضحى يضاهي الاستثمار الحقيقي في المصانع والهياكل. فللتعليم حتمية أو أولوية الآن لضمان تنافسية الاقتصاد الوطني وتوازناته الكلية والقطاعية إلى جانب تأمين ديمومة النمو الاقتصادي وتحقيق مزايا مستدامة أخرى... . وتمثل هذه أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بخصوص تحليل العلاقة بين التعليم والنمو في حالة الجزائر، كاقتصاد دولة نامية مثقل بالاختلالات الهيكلية مرهون في نجاعته على انتعاش أسعار المحروقات.

الكلمات المفتاحية: نمو؛ نمو مستدام؛ تعليم عالي؛ جزائر.

رموز تصنيف JEL: A230، H520، O430.

*: المؤلف المرسل.

Higher education and its role in sustaining growth: the case of Algeria

Abirat Lakhdar [1*]

Halmous lamine [2]

1. Economic Development Studies Laboratory, University of Laghouat, (Algeria), medmelek754@gmail.com
2. Economic Development Studies Laboratory, University of Laghouat, (Algeria), l.halmous@lagh-univ.dz

Received: 01/03/2021 **Accepted**: 30/04/2021 **Published**: 18/06/2021

Abstract:

Since independence, considerable efforts have been devoted by Algeria to the educational system reform, in all its stages. These reforms have resulted in huge financial expenditures, but the targeted educational policies, which have significant financial allocations, gave priority to quantitative expansion rather than quality and the promotion of creativity and research among students and researchers, especially as investment in the human element has become clear and real investment. Education has a priority now to ensure the competitiveness of the national economy and its macro- and sectoral balances, as well as ensuring the sustainability of economic growth and the realization of other sustainable advantages ... These represent the most prominent findings of the present study regarding the analysis of the relationship between education and growth in the case of Algeria, as a developing country whose economy is affected by structural imbalances that depend on its effectiveness on the recovery of fuel prices

Keywords : Growth; sustaining growth ;Higher Education; Algeria.

JEL classification codes : A230; H520; O430 .

* : ***Corresponding author***

مقدمة:

وفق المتطلبات الحضارية المعاصرة، يساهم التعليم العالي والبحث العلمي في التقدم المنشود للمجتمعات البشرية وفي تهذيب السلوكيات الإنسانية أو تشكيل الأنماط الحياتية المناسبة لعيش الحياة الكريمة التي ملؤها السعادة والعدل بما يُمَكن من رفع تحديات التنمية في "اقتصاد/مجتمع" متخلف، كما هو حال الجزائر، في ظل تمايز الأمم علميا وحضاريا وهيكليا؛ أو "اقتصاد/مجتمع" مُعولم في خضم انفتاح المجتمعات بعضها على بعض، مجتمع يخضع لعديد القيّم والأفكار الجديدة لاسيما مع تنامي وتزايد الحاجات والطموحات في العصر الراهن واحتدام التنافس للاستجابة إليها بأقل المواد والتكاليف... حيث تثبت دراسات وأرقام أن تقدم الأمم ورقيها يعتمد بشكل وثيق ومستمر بمدى تقدمها العلمي وبمدى قدرتها على مواكبة التطورات المستجدة في الميادين المعرفية والتكنولوجية فضلا عن الابتكار والإبداع في حل الصعوبات التي تفرزها البيئة المحلية... حيث يعتبر قطاع التعليم العالي حجز الزاوية والدعامة الأساسية لصقل العنصر البشري ليكون عامل نمو وتقدم في المجتمع بهذا السياق.

والجزائر مثل غيرها من الدول مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمواجهة الرهانات المذكورة واستيعاب آثار أو عواقب التخلف الذي استمر عقودا، بخاصة مع فشل الإصلاحات المتكررة على قُطَاعَات "التعليم والتكوين المهني والتعليم العالي"، التي كرست بدرجة أولى تمويل التعليم بواسطة الإنفاق الحكومي، أي من ذمة الخزينة العمومية. ويبدو هذا ملحا جدا خصوصا مع تراجع دخلها من المحروقات في الآونة الأخيرة... وإن كانت سرعة التجاوب مع هذه التحديات الحرجة مرهونة بسرعة وقدرة البلد على التحول من اقتصاد هيكلي إلى اقتصاد/مجتمع المعرفة تحظى فيه المؤسسات التعليمية بالمكانة المناسبة من الاهتمام والعناية ومخرجات هذه المؤسسات من القوة البشرية المؤهلة بالاعتراف والتقدير في سوق العمل وفي إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة، سواء كانت من أفضل المعارف الموجودة أصلا والتي تتلاءم مع خصوصيات البيئة المحلية أو معارف مبتكرة مستساغة... وبالشكل الذي يحسن من ترتيب الجامعة الجزائرية في التصنيفات العربية والدولية، وبالشكل الذي يدفع بصناع القرار في الجزائر إلى اعتبار التعليم محركا أساسيا للنمو الاقتصادي وكآلية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز وتيرته، لاسيما في ظل محدودية الموارد الطبيعية والمادية الأخرى.

1. مشكلة البحث:

بناء على ما سبق، تتمثل المشكلة البحثية لهذا المقال في التساؤل الآتي: **مقارنة بالنفقات المخصصة لهذا القطاع الاستراتيجي، كيف يمكن توظيف رسالة المؤسسة الجامعية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر؟**

2. أهمية البحث:

هذا المقال هو ترجمة لرغبة البحث في العلاقة بين "التعليم" و"النمو الاقتصادي"، لكونه استثمارا ومدخلا أساسيا في تكوين المهارات والقوى البشرية المناسبة لتلائم احتياجات سوق العمل، فالعنصر البشري هو من أهم العناصر الإنتاجية، والاهتمام به في مرحلة التكوين (بالتربية والتعليم وتفعيل ملكات البحث والابتكار) يعني المزيد من التخصص المضفي إلى الإتقان والنوعية، ويعني القدرة على مواكبة التكنولوجيا والتقنية الحديثة في خضم المنافسة الشديدة (مع فواعل وطنية وأجنبية) ويعني أيضا القدرة على تحقيق الاستقلال الفكري عن الاعتماد على الخبرات الأجنبية في تطوير البنى الوطنية وتوفير الحاجات المحلية... وتشير النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني

والتقدم العلمي يزيدان من معدل النمو على مدى طويل الأجل، وتسارع التقدم التقني لا يقع إلا بتحسن مستويات التعليم (Schultz، 1961). بذلك، التعليم ومخرجاته هي من مصادر النمو المستدام (بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والتقنية).

3. دراسات سابقة:

تزخر المكتبة العربية والأجنبية بعديد الأدبيات والأبحاث ذات الصلة بإشكالية بحثنا، نذكر منها:

- **رضا أبو بكر محمد & محمود المتيم (2019). دراسة تحليلية للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في اليابان. مقال علمي في مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية. 46(4):** تمحور هذا البحث على دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في حالة اليابان، أملا في تحقيق الأهداف التالية: دراسة تطور مؤشرات التعليم في البلد؛ دراسة تطور مؤشرات النمو الاقتصادي؛ إجراء تحليل قياسي للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في اليابان. حيث اعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة، نذكر: الاتجاه الزمني العام لدراسة تطور المؤشرات المالية والاقتصادية، الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وسوق العمل. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث: وجود علاقة طردية بين عدد الملتحقين بالتعليم (كمتغير مستقل) وبين كل من "الناتج المحلى الإجمالي، الدخل الوطني، الادخار الوطني، تراكم رأس المال، إجمالي الإنفاق الحكومي، حجم الصادرات، صادرات التكنولوجيا المتقدمة". وقى ضوء هذه النتائج يوصى الباحث بما يلي: اعتراف الإرادة السياسية بأن التعليم محرك أساسي لتحقيق التنمية من خلال تفعيل إجراءات وآليات لذلك؛ تحسين قطاع التربية والتعليم للانخراط في مسار التنمية من خلال إصلاح المناهج وتوظيف التكنولوجيا الحديثة؛ تحديد أولويات إنفاق الموارد التعليمية نحو الحاجات الملحة والتي تجني أكبر عائد للعملية التعليمية؛ تحقيق التكامل بين سوق التعليم وسق العمل.

- **أمينة بلحنافي & فيصل مختاري (2016). أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية من 1962 إلى 2012. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. 2(1):** انتهج البحث قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2012/1962، باستخدام تقدير نموذج خطي متعدد، حيث تم أخذ متغيرات للتعبير عن التعليم: "تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية"– "تطور عدد التلاميذ في المرحلة الأساسية/المتوسطة"–"تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية"–"تطور عدد الطلبة في الجامعة" ومتغير تطور ميزانية التسيير المخصصة لقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي. أما المتغير الدال على النمو الاقتصادي فأخذ البحث متغير معدل الناتج الداخلي الخام. وقد توصل البحث إلى: وجود أثر معنوي وايجابي بين تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية والأساسية على النمو الاقتصادي؛ معامل تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية والإنفاق على التعليم في الجزائر غير معنوي وبالتالي لا يؤثر على النمو الاقتصادي؛ أما بالنسبة لتطور عدد الطلبة الجامعيين فهم يؤثرون بطريقة سلبية على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الخرجين من حملة الشهادات الجامعية.

- **أحمد محمد جلالة (2007). التعليم، والنمو الاقتصادي والتنمية: البحث عبارة عن ورقة مقدمة إلى مؤتمر المعلم في طرابلس،** عالجت هذا البحث العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي وبين التعليم والتنمية الاقتصادية. من خلال دراسات تطبيقية أجراها الباحث توصل في جانب منها إلى وجود علاقة موجبة بين التعليم والنمو الاقتصادي؛ بينما توصل في جانب آخر إلى نتائج معاكسة. وفسر الباحث هذا التباين من اختلاف الشروط الأساسية (شخصية

المعلم ومؤهلاته، سياسة تحفيز المعلم، جودة مناهج التعليم، الموارد المالية المخصصة، نظام التوجيه والترتيب، مرونة الاستجابة لسوق العمل...). فلكي يكون للتعليم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لابد من توفر حد أدنى من الشروط الأساسية دون ذلك تكون العلاقة طبعا سالبة، ولهذا الإدراك تبعاته على السياسة العامة والتوجهات المستقبلية.

التعليم والنمو الاقتصادي:

منذ ستينيات القرن المنصرم، ازداد الاهتمام بموضوع "التعليم (Education)"، (عادل، 2013) كمنهج أساسي لتأهيل العنصر البشري وإكسابه المهارات الملائمة وبتخصصات متنوعة تتوافق مع متطلبات النهضة والتقدم وترقية مستويات الحياة والمعيشة للفرد وللجماعة، (حسين، 2013، صفحة 41)، وترجم العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من حيث تطوير كفاءات علمية قادرة على الاندماج في العمل بسلاسة، وتضفي في النهاية إلى زيادة مخزون رأس المال البشري الذي يضاهي دور رأس المال المادي في تحقيق النمو الاقتصادي، مثلما أشارت إليه دراسات: "Mincer 1958"، "Schultz 1961"، "Psacharopoulos 1985"... وغيرها (قدور، 2013). وبهذا اكتسب اقتصاد التعليم ومن ثمة اقتصاد المعرفة واقتصاد التقنية حيزا معتبرا في ميدان علمي الاقتصاد والاجتماع ليدرس كتخصص لا يقل أهمية عن باقي التخصصات.

تتوقف درجة نجاعة وجودة السياسة التعليمية لبلد ما على مدة قدرة استجابة منظومة التعليم لما يطلبه المجتمع والاقتصاد من يد عاملة مؤهلة وذات كفاءة ومعارف مناسبة لمواجهة معترك العمل مُهيأة بحق للاستغلال في العمليات الإنتاجية بكل فعالية (مصطفى و الأنصاري، 2002).

شكل (1)

النظام التعليمي كمكون أساسي في المجتمعات المعاصرة

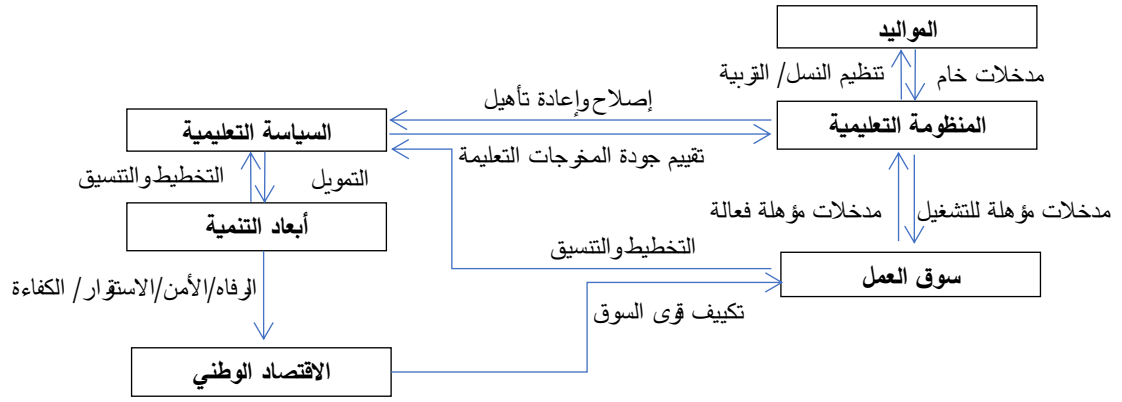

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على حسين بن العارية (حسين، 2013، صفحة 41)

يتضح من هذا الشكل أن النظام التعليمي لا يمكن النظر إليه من بوتقة ضيقة كنظام يولد خدمة استهلاكية لا عائد من وراءه، فعائد التعليم عند البعض لا يضاهي العائد المنبثق عن المشاريع المادية الصناعية وشبه صناعية والفلاحية... لكن الاتجاه المتنامي لدى الاقتصاديين والاجتماعيين يتفق على أن التعليم هو بمثابة الحاضنة الفعلية والأساسية لإنتاج كوادر بشرية قادرة على العمل بكفاءة وبالتالي زيادة الإنتاجية والفعالية الاقتصادية للمؤسسات والاقتصاديات. فالتعليم سلعة رأسمالية معمرة يكسب الفرد مبادئ التصرف ويغرس فيه القيم والمبادئ الضرورية للتماشي مع متطلبات العمل والاندماج في المجتمع ويجعله جاهزا متأهبا للتأقلم مع أي مستجد بوعي وعقلانية ولما

لا بذكاء مبدع (Stevens و Martin، 2003)، بهذا الأساس لا يمكن إقصاء السياسة التعليمية وإهمالها في أية خطة جادة لتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الحضاري للبلدان.

فلا نستطيع أن نتغاضى الآن على أن تحسن دخل الفرد أو السعي إلى ذلك يربط بطريقة أو بأخرى بالمستوى التعليمي والرصيد المعرفي المكتسب، فضلا عن أن كل الدول المتقدمة تفتح الأبواب على مصرعيها لاستضافة الأدمغة الفذة واستيعابهم بسرعة وسلاسة عوض استقبال المهاجرين الذين لا يملكون إلا جهدهم العضلي في أحسن الأحوال إن لم يكونوا يحملون معهم وفيهم الهم والبؤس والآفات.

تصوير تأثير التعليم على النمو الاقتصادي بهذا الشكل يجعل من وظيفة التعليم أساسية ومهمة حتى لا يصل النظام الاقتصادي إلى مرحلة متقدمة من العجز والتباطؤ "بشكل يحاكي أعراض الشيخوخة"، بمعنى أنه على نظام التعليم تطوير نفسه بشكل مستمر وتجديد أساليبه ومناهجه وفلسفته للاستجابة إلى التغيرات في البيئة المحلية والدولية، (جلالة، 2007) وهذا الأمر يقتضي مزيد من الإنفاق والصبر.

شكل (2)

الإنفاق العمومي على التعليم من إجمالي الإنفاق العمومي في البلدان العربية لعام 2008

* تم اختيار سنة 2008 من قاعدة المعطيات على أساس ما هو متاح في حالة الجزائر لأغراض المقارنة، علما أن حجم الإنفاق العمومي من إجمالي الناتج المحلي بلغ في هذه السنة 4.35%

المصدر: البنك الدولي، موقع الانترنت: https://data.albankaldawli.org

لقد بلغت نفقات التعليم في ميزانية الدولة الجزائرية خلال الفترة 1964-1972 حوالي 19% حيث كانت هذه النفقات مطلبا ملحا لإعداد إطارات جزائرية مؤهلة، للتراجع إلى 11.6% أثناء الفترة 1974-1982 (أي 8% سنة 1982)، وذلك مع تخصيص مبالغ كبيرة لهيكلة الاقتصاد الوطني ودعم القطاعين الصناعي والفلاحي، واستمر الحال مع النصف الأول من عقد التسعينيات نظرا للأزمة الأمنية لتعاود الصعود في نهايته إلى حوالي 16%. كما هو مبين في الجدول رقم (1) الذي يوضح لنا حجم الإنفاق على التعليم في الجزائر على محطات زمنية.

يشتمل الإنفاق في طور التعليم العالي على: تشييد الهياكل الجامعية والتجهيز؛ تعويضات للمستخدمين في القطاع؛ تقديم خدمات الإطعام والإيواء والنقل؛ إعانات مالية مباشرة للطلاب (دورية وأخرى للتمدرس في الخارج...)؛ نفقات لتشجيع البحث العلمي والابتكار (مراكز مخابر وفرق البحث...)؛ الفعاليات والأنشطة العلمية... مما لا شك فيه أن نمط الإنفاق في الجزائر مغاير ومميز عن الدول المذكورة في الجدول السابق، الذي يستند على الفلسفة الاجتماعية (من وجه نظر العادلة والمساواة في استفادة الجميع من خيرات وثروة هذا الوطن).

الملاحظ أن التعليم يأخذ الأولوية في الإنفاق الاستثماري الحكومي بالجزائر لكن يظل غير كاف مقارنة بما تبذله دول نامية أقل إمكانيات وموارداً من الجزائر على غرار إثيوبيا والكاميرون والمغرب، علما أن الجزائر تنتهج منهج مجانية التعليم من الأساسي إلى الجامعي على نقيض هذه الدول التي ذكرنها التي تعتمد هذا المنهج سوى على الطور الأساسي. من ناحية أخرى، قد يبدو أن ألمانيا ترصد مبالغ متواضعة من ميزانياتها للتعليم مقارنة بالجزائر دول نامية أخرى، وعلينا أن نتفطن إلى السياسة التعليمية الرشيدة التي تتبعها ألمانيا في تكوين أبناءها بشكل جعلها نبراسا للعلم والعلماء في العالم يتوجه إليها الجميع كمرجعية ذات مصداقية مثلها مثل الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا.

جدول (1)

نسبة نفقات التعليم إلى ميزانية الدولة

السنة	الجزائر	ألمانيا	إيران	السنة	الجزائر	ألمانيا	إيران
2004	16.72	غ.م.	21.47	2010	غ.م.	10.40	18.80
2005	16.86	غ.م.	22.32	2011	غ.م.	10.75	19.13
2006	19.01	9.57	20.22	2012	غ.م.	11.14	17.40
2007	غ.م.	10.14	19.87	2013	غ.م.	11.02	21.67
2008	11.43	10.12	20.58	2014	غ.م.	11.14	19.66
2009	19.60	10.26	18.02				

المصدر: البنك الدولي، موقع الانترنت: https://data.albankaldawli.org

يكون الاستثمار في التعليم مصدرا أساسيا للاستثمار في رأس المال البشري، وهذا الأخير يعتبر مصدر الإشباعات المستقبلية وعائدا مستقبليا من ناحية أنه مدخلا نوعيا في العمليات الإنتاجية، وهو أيضا لا يفقد قيمته مع الاستخدام ويتسمى بالمرونة والقدرة على التأقلم مع تغيرات بيئة العمل. لذلك، يرى أنصار نظرية رأس المال البشري على غرار "Schultz 1961" و"Lucas 1988" و"Delanao 1993"... أن الاستثمار في رأس المال البشري أفضل من الاستثمار في رأس المال المادي لضمان ديمومة النمو الاقتصادي، ويكون من غير الصحيح التوسع في الاستثمارات المادية من دون أن يسبق ذلك الاستثمار والتوسع في التعليم النوعي بالكميات والتخصصات والمهارات المناسبة لتوفير يد عاملة مؤهلة.

من أهم المسوغات لتصنيف الاستثمار في التعليم كاستثمار مثمر لرؤوس أموال بشرية مؤهلة وفعالة وقادة على العمل بكل كفاءة... وبالتالي دوره الهام في تحقيق الغايات التنموية ما يلي: (الرشدان، 2008، الصفحات 93-94)

1. التعليم والعمل:

يتجسد الدور السامي للتعليم في التغيرات التي سيحققها في هياكل العمل وفي زيادة الإنتاجية. إذ يفترض أن يوفر النظام التعليمي يد عاملة ذات تخصصات متنوعة وذات إلمام واسع بكيفية العمل طبقا للتخصص العلمي الذي اختاره الخريج، ويفترض بهذا النظام أن يوجه الطلاب إثر استحقاقات عادلة وموثوقة إلى التخصصات الملائمة لاحتياجات سوق العمل في الآفاق الزمنية المناسبة. حيث أنه كلما زياد المخزون التعليمي للقوى العاملة في دولة ما كلما ازداد فرصتها في تجاوز التحديات التنموية والأمنية والتقدمية بأريحية عالية فضلا عن اندماج بسهولة في الاقتصاد والمجتمع العالمي؛

2. التعليم والدخل الفردي:

أثبتت الدراسات بوجود علاقة طردية قوية بين المستوى التعليمي الذي يحصله الفرد والدخل الذي يمكن أن يتقاضها، مع وجود بعض الاستثناءات في حالة ظروف غير عادة أو غير اعتيادية، بافتراض الاعتراف والإقرار بالكفاءة وكفاءة سوق العمل في تشغيل العناصر البشرية في المكن المناسب. فالتعليم يساعد الأفراد على اغتنام وظائف تكون مصدرا لتحصيل دخول جيدة؛

3. التعليم والتنافسية:

يقود التعليم الأفراد إلى تفجير مواهبهم ومكنوناتهم السوية وكشفها للقطاع الاقتصادي من أجل تشغيلها في العملية الإنتاجية. لذلك تسعى المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من شدة المنافسة في الأسواق التي تنشط فيها إلى استقطاب أحسن بل أفضل الكفاءات البشرية، العلمية والعملية، لإخراجها من أتون التطاحن المفضي إلى الانهيار والإفلاس، فهؤلاء يكنون أصحاب بصيرة يتمتعون بالذكاء العالي الذي يخولهم استنباط أحسن الحلول مقارنة بغيرهم ممن وصلوا إلى مستويات تعليمية أقل، وهذا بافتراض نجاعة السياسة التعليمية في البلاد وقدرة المنظومة التعليمية على صقل المعارف/القيّم الجيدة في شخصية الطلاب وتأهيلهم على معترك العمل؛

4. التعليم والعدالة الاجتماعية:

لقد كفلت المنظمات الدولية أن التعليم حق من حقوق الإنسان وهو أيضا جزء لا غنى عنه في تلبية الحق في التنمية، فهو من أقوى الوسائل لمكافحة الأمية والجهل وعدم المساواة والتمييز العنصري، وهو أيضا من أهم الأساليب لمكافحة البطالة والفقر... ومن ثمة لتحقيق النمو المستدام والحكم الراشد.

وإن قمنا بتوضيح الارتباط بين التعليم والتنمية، إلا أنه ليس بالضرورة أن تتحقق الموائمة أو المواكبة بين سيرورة التعليم وديناميكية التنمية، فقد يقتضي التعليم موارد ضخمة كان من الأولى أن تصرف في أوجه أخرى أكثر جدوى، ويتجلى ذلك عند تكوين وتخريج أفراد على مهن غير ضرورية أو لا تلبي تطلع الاكتفاء الذاتي، مما يقود إلى بطالة المتعلمين وإلى هجرة الأدمغة النابغة (الغزالي، 2007). فالأمر يستلزم متابعة حثيثة لتنفيذ إستراتيجية التعليم توافقا من استشرافات أحوال سوق العمل والبنية التحية لتعليم ولتكوين رأس المال البشري.

إن الإنفاق على التعليم بشكل كاف وصائب وبما يتلاءم والتصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار في النهج التنموي، وبما لا يؤدي إلى هدر في الموارد بسبب عدم استخدامها بشكل غير عقلاني وفي مجالات محددة مسبقا والتي يمكن أن تتم عبر تنسيق مخطط لمخرجات التعليم بما يتلائم وسوق العمل، وفي ظل تحول المجتمعات نحو المعرفية "مجتمعات المعرفة (Société de savoir)" والتي أفرزت وظائف وأعمال يتم انجازها عن بعد بسبب التطور الكبير في مجالات التقنية والعصرنة والرقمنة بواسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تحتاج إلى مورد بشري يتمتع بتعليم ومهارات عالية.

التعليم العالي في الجزائر:

عموما، تتسم قطاعات التعليم والتعليم العالي والتكوين والتمهين بالضعف في تقديم مخرجات بشرية مؤهلة ذات نوعية تستجيب إلى متطلبات المرحلة الراهنة التي تشهدها الجزائر فضلا عن التي تأملها في المرحلة المقبلة على الأقل في سياق متطلبات العصرنة ومواكبة التقدم الحاصل في العالم، ومؤشر ذلك التصنيفات الدولية التي ترتب بعض الجامعات الجزائرية في ذيل الترتيب تسبقها في ذلك بعض الجامعات لبلدان إفريقية وعربية تعاني من التخلف

والحروب، (Web Matrix، 2018) وهذا الوضع ينفي جدية الإرادة الوطنية نحو اتخاذ التعليم والبحث العلمي والتمهين كدعائم أساسية للتنمية والحد من الفقر وتقوية الاستقرار السوسيو–اقتصادي والأمن والوعي الحضاري.

حيث يظل المشكل الأول لدى السلطات الوصية على قطاع التعليم والبحث العلمي مثلا هو استيعاب العدد الكبير من الطلبة الناجحين في الباكالوريا والطلبة الحاليين (الذي يحوم في مجمله على الثلاثة سنوات الأخيرة في مليوني طالب بالمستوى الذي يفوق التعداد السكاني لدول بحالها كأيسلندا والبحرين...الخ) من أجل توفير المقاعد البيداغوجية والأسرة والإطعام والنقل طبقا لميزانية ضخمة على حساب الميزانية المخصصة لإجراء بحوث علمية ذات مردودية لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري والقطاع الاقتصادي منه، رغم أن هذه المخصصات المالية إجمالا لا تتجاوز في أحسن الأحوال ما ترصده شركة مايكرو سوفت العالمية للبحث العلمي وبنك مورغان ستانلي لإجراء البحوث الإنتاج والتسويق وتقديم الاستشارات.

جدول (2)

شبكة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر

الفترة	الجامعات	المراكز الجامعية	المعاهد الوطنية	المدارس العليا للأساتذة	مؤسسات جامعية أخرى	المجموع
1987–1988	7	–	12	4	9	**32**
1992–1993	13	10	12	10	9	**54**
1997–1998	13	13	11	9	9	**55**
2002–2003	24	9	6	4	7	**50**
2007–2008	26	16	2	3	10	**57**
2012–2013	49	14	–	3	38	**104**
2017–2018	50	13	–	3	40	**106**
2020–2019	54	9	–	11	34	**108**

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موقع الانترنت: https://www.mesrs.dz/universites، تاريخ الإطلاع: 2021/05/03

علما أن أغلبية الجامعات المنتشرة في القطر الجزائري وهي أكثر من 106 مؤسسة للتعليم العالي هي جامعات حكومية بنسبة تفوق 99% من الشبكة الجامعية، وأن التمدرس في مثل هذه الجامعات يتم برسوم رمزية جدا إلى مجانية لجميع الطلبة مهما كان انتمائهم الطبقي، فضلا على أن بعض الولايات تحتوي على أكثر من مؤسسة تعليم عالي طبقا لسياسات تعميم التعليم والتعليم الجواري التي تنتهجها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال:

نلاحظ أيضا الإستراتيجية الوطنية، رغم الإصلاحات الكثيرة، لتوجيه التلاميذ ضمن قطاع التربية والتعليم وتوجيه الطلاب ضمن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر لم تؤتي ثمارها إلى غاية اليوم في تلبية متطلبات التنمية المحلية والإقليمية، وبذلك لم تستجب فعلا لمقتضيات سوق العمل، إذا تتميز الجزائر العاصمة والبليدة بفائض نسبي في عدد الأطباء والصيادلة المتخرجين من الجامعات والمدارس العليا ذات الاختصاص القاطنة فيها بينما ولايات الجنوب عموما تعاني من نقص فادح في اليد العاملة على هذه التخصصات، علما أن معظم الجامعات

الموجودة في الجنوب لا تتضمن مثل هذه التخصصات أصلا، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا قمنا بدراسة عدد المتخرجين وتوزيع تخصصاتهم في الجامعة لولاية ما أول ما نسجل عدم انسجام التعداد والتخصص مع حاجات سوق العمل الولائية.

مثلا بلغ عدد المتخرجين في طور التدرج لجامعة سطيف1 مع السنة الجامعية (2015-2016) هو 6040 طالب، فإذا علمنا أن عدد المسجلين للسنة الجامعية (2014-2015) هو 29015 طالب، موزعين حسب الميادين التي يظهرها الشكل الموالي:

شكل (3)

توزيع الطلبة المتخرجين في طور التدرج حسب ميادين التعليم الأساسية عام 2015

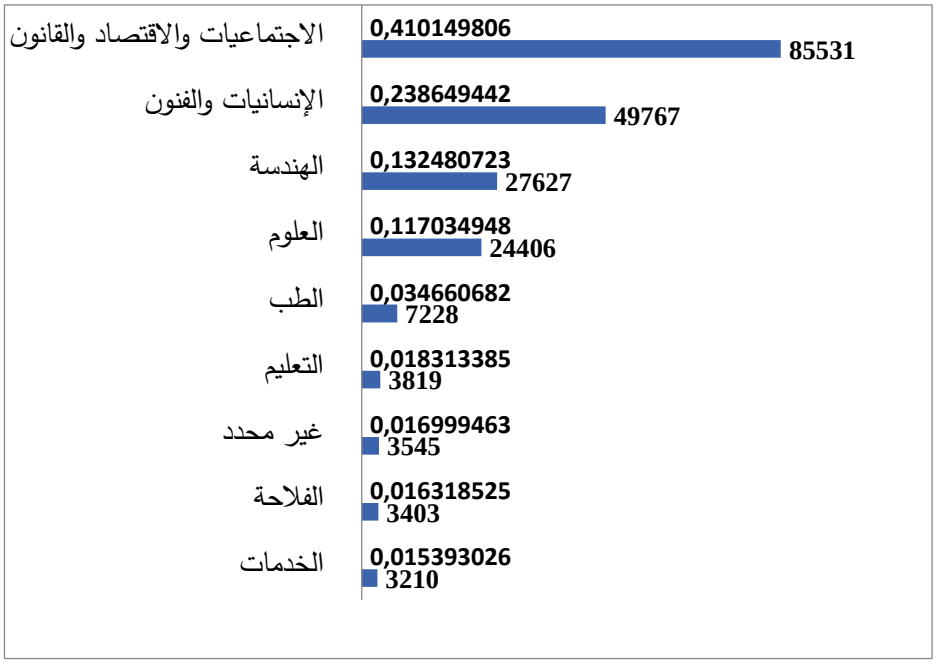

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد (مؤشر رأس المال البشري حسب الدول لعام 2015، 2015)

فنتساءل حسب هذه المعطيات ووفق مثل هذه الحالة عن دقة إرهاصات وتوقعات إستراتيجية التكوين والتعليم العالي، لولاية سطيف مثلا وبالمثل الولايات الأخرى، في توفير عروض عمل حاملين لشهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية مثلا بأكثر من 1500 متخرج تجابه طلب سوق العمل من هذا التخصص لعام 2016؟ وعن مدى قدرة سوق العمل لهذه الولاية على استيعاب هذا العدد الهائل في سنة 2016 بالضبط.

الأمر الذي يؤدي في النهاية وبهذا النمط إلى تدني العائد المتوقع من الاستثمار في رؤوس الأموال البشرية والفكرية، لاسيما وأن هذا الاستثمار ضمن مجال قطاع التربية والتعليم مثلا لا يقل عن 12 سنة وإذا أتم التلميذ دراساته الجامعية فلا يقل المجموع عندئذ عن 15 سنة، فقد تزايد عدد الخريجين بعد هذه المدة من ذوي المؤهلات العلمية المتوسطة والضعيفة على حساب ذوي المؤهلات الفذة إلى جانب عدم استيفاء حاجات سوق العمل إلى تخصصات معينة على أساس الأخطاء القاتلة التي يقع فيها التلاميذ والطلاب في اختيار توجهاتهم التي لا تراعي تلك الحاجات نتيجة لخلل نظام التوجيه... كلها عوامل تضفي إلى تدني عائد التعليم وطمر الكفاءة/الفعالية البشرية.

جدول (3)

توزيع الطلبة المتخرجين في طور التدرج حسب ميادين التعليم الأساسية عام 2015

السنة الجامعية	المتخرجين*	السنة الجامعية	المتخرجين*	السنة الجامعية	المتخرجين*
1990-1991	25582	1997-1998	39521	2005-2006	112932
1991-1992	28182	1998-1999	44531	2006-2007	121905
1992-1993	29336	1999-2000	52804	2007-2008	146889
1993-1994	29341	2000-2001	65192	2008-2009	150014
1994-1995	31970	2001-2002	72737	2009-2010	199767
1995-1996	35671	2002-2003	77972	2010-2011	246743
1996-1997	37323	2003-2004	91828	2015-2016	292683
				2016-2017	303100

*لم يؤخذ في الحسبان المتخرجين من جامعة التكوين المتواصل والمتحصلين على المعادلة الجامعية والمتخرجين من الجامعات الخاصة

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021).

من جانب آخر تعاني المؤسسات التعليمية والجامعية منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم، وإن بدرجات تقل شيئا فشيئا لكن بإيقاع بطيء، من نقص التأطير ومن جمود برامج التكوين والبحث العلمي في مجالات ضيقة جدا رغم عديد المنح التعليمية والتكوينية المبذولة والمنصات والبوابات والفضاءات الإبداعية (التي تفتقد إلى آليتي التقييم والمساءلة)... حيث لا يمكن المقارنة بين الأمر الذي دفع بالعديد من الأدمغة النابغة التي هاجرت إلى الخارج لعدم وجود الجو المناسب أو الفرص العادلة للابتكار والإبداع والتنافس في حل المشكلات التي تكتنف المجتمع والبلاد.

هجرة الأدمغة وانحصار قيمتي العلم والعمل في المجتمع الجزائري:

ما تزال الجزائر تعاني إلى غاية اليوم من ظاهرة هجرة/نزوح الكفاءات البشرية والأدمغة العبقرية، أكاديميين وصحفيين ورياضيين ورجال أعمال وفنانين... رغم الإصلاحات الكثيرة. وذلك نتيجة الضغوط المعاكسة المنبثقة عن البيئة المحلية التي تثبط من عزيمة هؤلاء نحو مزيد من الفعالية ومزيد من الإبداع، على غرار صراع الأجيال وهيمنة المدراء ضعيفي المردودية على مناصبهم وهاجسهم الهستيري من ذوي الكفاءة وتزايد نفوذ المال على نفوذ العلم وذهنية الاتكال على المبادرات الحكومية إثر التمادي في سياسة الدعم الاجتماعي والتدخل في سياسة توزيع الثروة... واعتبارات أخرى اجتماعية واقتصادية تقوض من إمكانية الاعتراف والإقرار بهذه الأدمغة والكفاءات في نواحي العمل والبحث. علاوة على العوامل المحفزة التي تتميز بها البيئة الخارجية مثل الأجور المرتفعة وظروف العمل اللائقة وامتثال الجميع للقانون والشفافية.

جدول (4)

معاينة لآفاق تطوير الكفاءات والمواهب في مجال الأعمال عام 2015

الدولة / التعيين	الجزائر	تونس	المغرب	السعودية	الأردن	قطر	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا
الترتيب العالمي حسب مؤشر رأس المال البشري	114	98	95	85	76	56	17	14	4
جودة تعليم الرياضيات(1-7 نقاط)	3.16	4.71	4.19	4.09	4.56	5.54	4.39	5.19	5.10
جودة مدارس التكوين في الاقتصاد والأعمال(1-7 نقاط)	3.48	4.38	4.46	4.16	4.70	5.59	5.58	5.73	5.77
جودة خدمات مراكز التكوين والتمهين(1-7 نقاط)	3.15	3.83	4.10	4.08	4.56	5.29	5.64	5.29	5.29
القدرة على استقطاب الكفاءات(1-7 نقاط)	2.26	2.81	3.90	4.74	3.99	5.90	5.78	3.84	5.24
القدرة على الاحتفاظ بالكفاءات(1-7 نقاط)	2.26	3.03	3.78	4.45	3.92	5.78	5.73	3.61	4.80
الترتيب العالمي حسب مؤشر الابتكار العالمي	**126**	**76**	**78**	**43**	**75**	**50**	**5**	**21**	**16**
المؤشر العربي لجودة التعليم العالي	**44.61**	**49.37**	**40.81**	**62.43**	**59.06**	**59.41**			
المؤشر العربي للبحث والتطوير والابتكار	**22.17**	**49.02**	**39.03**	**56.84**	**39.53**	**40.45**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (مؤشر رأس المال البشري حسب الدول لعام 2015، 2015)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الجزائر تتذيل الرتب في الاهتمام بمناهج تدريس الرياضيات. فالرياضيات لها دور في تكوين الطلاب على فهم الظواهر ومتابعة تسلسلها أو تحليل مركباتها بتوظيف المنطق والرؤية النقدية المعتمدة على الرقم والكم والنمذجة. فطلاب اليوم يكونون لا محالة مسيرين أو محاسبين أو مهندسين أو أطباء... الغد. فالدول المهتمة بهذا الفرع من المعرفة تدرك أنه لا غنى عن الرياضيات في تهذيب السلوك وبناء التفكير العقلاني وتعزيز قيمة الانضباط وفعالية الابتكار ولغة يمكن أن تخاطب بها الجميع... وبهذا تشكل الرياضيات النواة أو الأرضية الصلبة لتطوير الاقتصاديات والمجتمعات، وهذا ما ينبغي إدراكه تماما (Yadav, 2020). ولو نقارن الجزائر في مؤشر تنمية رأس المال البشري مع جيرانها تونس والمغرب نتساءل عن جدوى المخصصات الضخمة التي ترصد لقطاعات التعليم والتكوين المهني والتعليم العالي.

من ناحية أخرى، ننوه بأن كل جزائري يتم مساره الدراسي بالطور الأول من الدراسات الجامعية يكلف الخزينة العمومية على الأقل 2 مليون دولار أمريكي، وهي نفقة ليست بالخفيفة على ثروة الأمة إذا كان عدد الجامعين

المتخرجين سنويا منذ سنة 2001 لم يقل عن 100 ألف طالب، فما بالك بكفاءة نابغة درست وتعلمت وصرفت عليها مثل هذه النفقات أو أكثر ثم تقدم على طبق من ذهب للخارج وتبقى السلطات والفاعلين في أسواق التنمية البشرية والعمل في مقعد المتفرج (رغم وجود بعض المبادرات المحتشمة) الذي يشاهد هذه الأعداد تنزح يوما بعد يوم أكثر فأكثر، فأزيد من 80% من الكفاءات العلمية والمهنية على استعداد للذهاب إذا سنحت فرصة العمل اللائق بأجر أفضل، علما أن مصالح وزارة الخارجية سجلت عام 2015 ما يفوق 15200 جزائري من ذوي المستويات الأكاديمية العليا مقيمين حاليا بالخارج، لاسيما في كندا والولايات المتحدة وفرنسا وقطر والإمارات العربية على التوالي (مساهل، 2017)، من مجموع 905362 مهاجر رسمي يحملون جنسية جزائرية أحادية.

من ناحية أخرى، حسب مؤشر رأس المال البشري عام 2015 الصادر من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي تمثل حصة العمالة المهارة ضمن سوق العمل الجزائري بحوالي 19% والعمالة متوسطة المهارة ب 68% لتمثل حصة العمالة رديئة المهارة 13%، علما أن علماء إدارة الكفاءات يعتقدون أن المهارات التي يمكن يتسم بها الشخص والتي تكتسب بالحنكة والتجربة يمكن أن تتطور بوتيرة أسرع بكثير كلما كان الشخص متعلما وملما بمعارف المهنة، ومن المعروف أن منظومتي التعليم والبحث بالجزائر مقيدة بتوجيهات مركزية يتمخض عنها في أحسن الأحوال تضخيم لوقت التصريح لإجراء أبحاث التطوير وفي أسوء الأحوال عدم إثبات الاختراع والملكية الفكرية وتعرض الباحث للتهجم والابتزاز.

وعليه لضمان نجاعة سياسة التشغيل كأولوية، ينبغي إعادة النظر في منظومة تعليم/تكوين الموارد البشرية (مواهبها مهاراتها ومعارفها) وأن تتكامل السياسات وتعبئ الجهود جميعا وفق رؤية وطنية صريحة لتعزيز الاعتراف بالكفاءات الفذة والعناصر البشرية ذات المهارة والخبرة على الأقل تنصيبهم في الرتب المرموقة في دواليب تسيير المؤسسات الجزائرية أو آليات التنفيذ، كذا تهيئة الظروف لضمان عودة المغتربين، لاسيما رجال الأعمال وذوي الكفاءة، إلى الوطن لممارسة دور إيجابي في تخفيف الضغط على سوق العمل وبرامج التشغيل، إلى جانب منع سلوكيات تهميش أصحاب المعرفة والرأي في تطوير الاقتصاد الوطني وإشراكهم في حوار وطني يتقصى حلولا مجدية للمعضلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ورسم رؤية أو نموذج وطني يراعي مقومات وخصوصيات الاقتصاد/المجتمع الجزائري.

تحديات تحسين التعليم العالي للوفاء بالمتطلبات التنموية في الجزائر:

انتهجت الجزائر سياسة نظام التعليم المفتوح لجميع فئات المجتمع، وحاولت تبني مبدأ ديمقراطية التعلم والتعليم على غرار تحقيق المساواة بين الجنسين في حق التمدرس والتعلم وكفالة حق الطالب المتحصل على الباكالوريا في مقعد بالجامعة الجزائرية... وخيار التعلم المجاني في جميع المستويات، من الأساسي إلى الجامعي، فضلا عن توفير الخدمات الطلابية على غرار السكن والنقل والإعاشة ومنحة مالية دورية... هذه الأمور رسخت في أذهان الجزائريين أكثر فأكثر مسؤوليات واسعة للدولة الجزائرية، أو بالأحرى الخزينة العمومية، للتكفل بإنجاز مشاريع البنية التحية وتوفير الأطر والدعم البيداغوجي والفني.

لكن هذه الطموحات كثيرا ما تصطدم بعوائق كادحة، أبرزها سمو الصبغة السياسة والاجتماعية على المنظومة التعليمة على حساب النوعية والإبداع، والجمود في الإصلاحات الهيكلة التي تمس هذا القطاع الاستراتيجي خصوصا مع كثرة الاحتجاجات والإضرابات التي تعودت على المناهج والممارسات الخاطئة. ومن دون شك أن جودة التعليم العالي تقترن بفعالية مراكز التكوين العالي ومخابر البحث العلمي ورقمنة الجامعة ومصداقية أبحاث التخرج وتنظيم

ملتقيات علمية لإحداث التقارب في الأفكار والحوار. ولا يمكن تحصيل ذلك إلا بمواجهة التحديات التالية: (الجمال، 2005)

تكييف سياسات "التربية والتعليم" و"التعليم العالي والبحث العملي" طبقا لثوابت الأمة الجزائرية وعقيدتها وتراثها والغايات السامية التي يسعها إليها أفراد المجتمع الجزائري مهما كان انتماءهم الجغرافي ومستواهم المعيشي، كأن تتمتع المناهج التعليمية في الجامعات بالصدق والمرونة في تلبية الحاجات والطموحات التي يسعى إليها المجتمع ووفقا لرؤية إستراتيجية واضحة المعالم والنهايات والتوجه نحو العالمية من دون أن تضمحل الهوية الوطنية؛

الحوار الفكري الناقد والنقاش الجاد البناء بين فئات النخبة الجزائرية للخروج بحلول مجدية واقعية للقضايا المعاصرة، على غرار تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنويع الاقتصادي وإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية؛

رصد احتياجات سوق العمل من الكفاءات العلمية على آفاق زمنية مستقبلية ومواءمة ذلك مع التخصصات التي تقدمها المؤسسة الجامعية للطلاب وهذا من أجل تحقيق علاقة مثلى بين "الجامعة–الاقتصاد–المجتمع" وكفالة استمرارية النمو السوسيو–اقتصادي؛

مسايرة المقاييس العالمية والتطورات التكنولوجية والمعرفية ورسم سياسة تعليمية تؤسس لمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة فضلا عن إنشاء مراكز/أكاديميات للتميز والريادة وإنماء التفكير تستوعب المواهب الفذة؛

تركيز العناية بأطر إعداد المعلم والأستاذ (الذي يمثل قائد ومحرك التغذية الفكرية) وآليات تبادل أو نقل المعارف بين أجيال المجتمع بعضهم مع بعض وبين الجزائر ودول العالم الأخرى، كذا تحسين ظروف التدريس والتعليم لتعزيز مردودية المعلم أكثر فأكثر.

خاتمة:

قدمنا في هذه الدراسة بعض المؤشرات المتعلقة بالتعليم العالي في الجزائر حيث يتبين أن هذا القطاع عرف نموا وتحولا كيفيا لا نوعيا، رغم ذلك تظل هذه المجهودات المبذولة أو الإصلاحات غير كافية للارتقاء بنوعية الكفاءات البشرية التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي التي تعاني من صعوبة بالغة للاندماج في بيئة العمل وفي تحسين جودة البحوث العلمية التي لم تخرج من نطاق إعادة إنتاج الدراسات السابقة أو استيرادها بما لا يتلاءم مع طبيعة المشكلات التي يعاني منها المجتمع/ الاقتصاد الجزائري، ضمن الشروط البيداغوجية أو الشروط الفنية، ومن ثمّ في ترقية تصنيف الجامعة الجزائرية لتنافس الجامعات المرموقة عالميا أو على الأقل العربية إقليميانفس نوع الخط.

وعليه، يمكن إرجاع هذه النتائج المتدنية حول التعليم العالي في الجزائر إلى فشل السياسات المتبعة في هذا القطاع الحساس وعدم الاهتمام به وضعف التكوين الجامعي والقاعدي للطلبة من جهة والتحديات الداخلية والخارجية والمشاكل الجمة التي يواجهها هذا القطاع من جهة أخرى. بالتالي سيكون العائد الاجتماعي الذي سيجنه المجتمع الجزائري إثر تضحية طويلة تفوق على الأقل 21 سنة من عمر الدراسة التي أجراها الطالب قليل وقليل جدا.

استنتاجات:

- يعني التقدم العلمي انتشار واكتساب شرائح المجتمع المعارف النافعة وهذا سينعكس بطبيعة الحالة على كفاءة عوامل الإنتاج، فالتعليم يرفع من مردودية الإنسان وبالتالي تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. فاليابان مثلا بلد فقير للموارد الطبيعية لكنه استطاع أن يكون ضمن الاقتصاديات الأولى عالميا بفضل الاهتمام برأس المال البشري على عكس الجزائر ودول عربية ونامية أخرى التي ركزت على الاستثمار المادي بأسلوب غير عقلاني؛

- التعليم في الجزائر لا يزال مطلبا استهلاكيا وليس استثماريا، فالعائلة الجزائرية تريد أن يصل كل أولادها إلى الشهادات العليا والوصاية ترى بأنه رقم لإثبات نجاعة سياستها، لكن التعليم في حقيقته هو منهج لتكوين وصقل الإنسان على أفضل القيم والمبادئ والأبجديات والممارسات ليكون عنصرا فعالا بصدق في الكينونة المجتمعية؛
- عدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم (البدايات) والأهداف (النهايات)، فقد تبينت سياسة التعليم العالي هداف الوصول إلى 60000 باحث في سنة 2020 للوفاء بالمقاييس العالمية 600 باحث لكل مليون نسمة، لكن لم تحدد السلطة الوصية على القطاع آليات إنتاج هذا الكم وآليات ضمان النوعية، هذا فضلا عن عدم انسجام هذا الهدف مع حاجة سوق العمل المستقبلية؛
- أغلب الطلبة يتجهون للدراسة في التعليم العالي من منطلقات خاطئ رغم أن هذا القرار هو قرار استراتيجي يشكل منعطف حاسما في الحياة، مفاده أن الهدف من الحصول على شهادة الليسانس يعني الحق في الحصول على شهادة الدكتوراه ومن ثم الحق في التدريس بالجامعة رغم أن التسجيل في الجامعة والانتقال من طور إلى طور في البلدان المتقدمة لا يتم إلا عن استحقاق وجدارة، ويعود سبب ذلك على انحراف السياسة التوعية على مدار أكثر من عقد مضى لتحسيس الطالب الناجح في البكالوريا فيترسخ هذا الاعتقاد الخاطئ في ذهنه؛
- لا تزال نسب الأمية والتسرب المدرسي والجامعي ونقص المقروئية والفساد في مسابقات الدكتوراه وتوظيف الأساتذة الجامعيين حقائق قاتمة تهدد سلامة تطبيق الإصلاحات الجادة لتحسين مستوى الجامعة الجزائرية؛
- لا بد من إعادة النظر في أساليب الإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث قد خصصت الدولة منذ الاستقلال موارد مالية ضخمة لم تؤتي الثمار المرجوة منها بعدالة؛
- ضرورة الاهتمام بنوعية مخرجات التعليم ما قبل التعلم الجامعي، حيث يفترض في هذا الأخير أن يكون مسؤولا على بناء خواص النقد والتحليل والتفكير لدى الطلاب عوض تلقين الأساسيات المعرفية؛
- التأكيد على أهمية التعليم التقني والتكنولوجي عوض التشجيع المفرط للطلاب على الانتساب في التخصصات الإنسانية والاجتماعية والأدبية، وذلك بشكل متوازن مع حاجة سوق العمل المستقبلية وإرهاصات الأمن والاكتفاء الذاتي.

قائمة المراجع:

1) Schultz, T. W. (1961, March). Investment in Human Capital. (A. E. Association, Éd.) The American Economic Review, 51(1), 1-17.
2) Stevens, P., & Martin, W. (2003). Education and Economic Growth. National Institute of Economic and Social Research.
3) Web Matrix. (2018). Consulté le 09 08, 2018, sur http://www.webometrics.info/en.
4) Yadav, S. (2020, August). Role of mathematics in the development of society. (SSRN, Éd.) International journal of research and analytical reviews, 6(4), 295-298.
5) أحمد سيد مصطفى، و محمد مصيلحي الأنصاري. (2002). برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج.
6) الجمال، م. م .(2005) .مستقبل التعليم العربي: الاتجاهات-المضامين-التنبؤات، سلسلة كراسات مستقبلية، .مصر: المكتبة الأكاديمية.
7) الديوان الوطني للإحصائياتRécupéré sur http://www.ons.dz .(2021) .
8) الرشدان، ع. ا .(2008) .في اقتصاديات التعليم .الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
9) بن العارية حسين. (2013). دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة المستقبل العربي.

10) جلالة، أ. م .(2007) .التعليم، والنمو الاقتصادي والتنمية، مؤتمر المعلم الثالث لنقابة المعلمين، لبنان، مارس 2007.

11) عادل، ا. م .(2013) .مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.

12) عيسى محمد الغزالي. (2007). اقتصاديات التعليم. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

13) قدور، أ. ب .(2013) .نفقات التعليم والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لنسق العلاقة من خلال تراكم رأس المال البشري (حالة الجزائر) .مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل مع الاقتصاد العالمي.112 ,

14) مساهل، ع. ا .(2017) .هجرة الأدمغة العلمية من الجزائر Consulté le 09 02, 2018, sur . https://www.sasapost.com/opinion/braingain/#_ftn1.

15) مؤشر رأس المال البشري حسب الدول لعام 2015 ,2015) .فيفري Récupéré sur 01 .(المنتدى الاقتصادي العالمي–http://reports.weforum.org/human–capital–report : 2015/economies/#economy=DZA